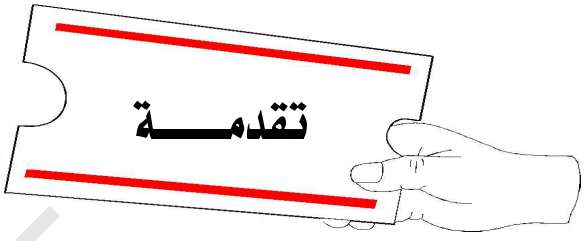

- تمهيد

أولاً : مـــــــدخل لمشـــــــكلة الدراســـــــة.

ثانيـــــــــاً : تحديـــد مشـــكلة الدراســـة وصـــياغتها .

ثالثـــــــاً : أهميـــــــــــة الدراســـــــــــة.

رابعـــــــاً : أهـــــــــداف الدراســـــــــــة.

خامســـــــاً : تســـــــاؤلات الدراســـــــة وفرضـــــــياتها.

سادساً: حدود الدراسة والصعوبات التي واجهة الدارس.

الخاتمة.

obeikandl.com

obeikandl.com

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

يعتبر موضوع التنمية من أكثر الموضوعات التي تهتم بها العلوم الاجتماعية فى العصر الحديث ، وتتصدر معظم المؤلفات ، خاصةً بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث التى تتجه نحو التنمية كأساس لدفع مجتمعاتها إلي التقدم ، لهذا لم تكن التنمية بوجه عام موضوع علم واحد كالاجتماع أو السياسة أو الإدارة... ، ولكنها ميدان كبير يتسع لكل العلوم المختلفة التي تسهم فى تقدم الإنسان وخدمته[١].

فالتنمية هدفٌ أساسي تسعى إلى تحقيقه غالبية المجتمعات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء ، باعتبارها وسيلة أساسية يمكن عن طريقها تحقيق معدلاتٍ مرتفعة من الرقى والتقدم والرفاهية[٢].

أما تنمية المجتمع المحلى أو التنمية المحلية فهى أحد أساليب التنمية التى تتلاءم وظروف الدول النامية ، ولا تتمشي مع ظروف الدول المتقدمة ، فضلاً عن ذلك اعتبرت التنمية المحلية في الدول النامية ، تنمية ريفية في معظمها وإن استخدمت في الحضر فهي مع الفقراء في أحيائهم التي تفتقر إلي الخدمات والإمكانات ، فهي إذن استراتيجية تنمية تهتم بالفقراء في مجتمعاتهم المحلية[٣].

---

(١) عبد الهادي الجوهرى وآخرون: "دراسات في التنمية الاجتماعية" مدخل إسلامى ، مكتب نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص٤٩.

(٢) محمد شفيق: "التنمية الاجتماعية" دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٤م، ص٩.

(٣) عبد الحليم رضا عبد العال: "تنظيم المجتمع" النظرية والتطبيق ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٦م، ص١٥٨.

obeikandl.com

لذا يمكن القول أن التنمية المحلية هي أكثر الأساليب التنموية ملائمةً للمجتمع المصري كمجتمع نامي.

وذلك لاتساع الهوة وزيادة حدة التفاوت في المستوي الاقتصادي والاجتماعي بين القرية والحي من جهة وباقي أجزاء المجتمع المصري من جهة أخري ، في حين أن الأعم والأغلب في مصر هو المجتمع الريفي ومجتمع الأحياء الفقيرة في المدن[1].

كما أن مصر مثل كثير من دول العالم الثالث ، تتسم ظروفها بتراكم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، نتيجة قلة الموارد والإمكانات المتاحة في مقابل زيادة وتنوع الاحتياجات لأفراد المجتمع.

فلو نظرنا إلي خريطة الفقر في مصر نجد أنها تظهر زيادة نطاق الفقر بشكل مستمر ، حيث تشير الإحصاءات إلي ارتفاع النسبة من (١٦,٧٪) في عام [١٩٩٩/٢٠٠٠م] إلي (٢٥,٢٪) في عام [٢٠١٠/٢٠١١م] وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

يوضح نسبه الفقراء وفقاً لمقياس الفقر الكلي[2].

---

(١) أحمد مصطفي خاطر:" تنمية المجتمعات المحلية"، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥م، ص١٤٥.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية"، ٢٠١٢م ، ص١٥.

obeikandl.com

شكل رقم (١)

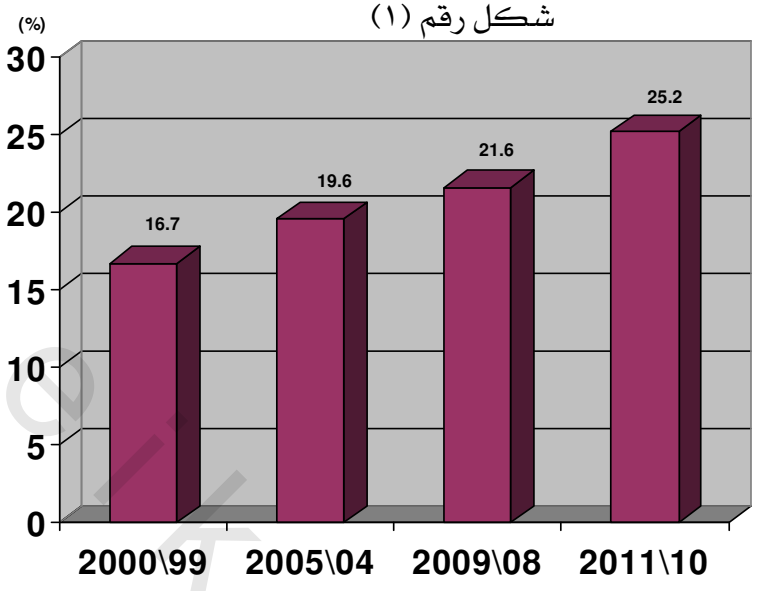

شكل رقم (١)

ومن خلال الرسم البياني السابق يتضح أن نسبة الفقراء تزداد في مصر عاماً عن العام السابق له ، وهذا مؤشر خطير يهدد كيان واستقرار المجتمع المصري ، حيث إن الفقر في حقيقته أحد أهم مؤشرات التخلف بالدول النامية وهو السبب الرئيسي لمعظم العلل المجتمعية التي تنتج عنه بالضرورة.

كما أن الإحصاءات أظهرت أيضاً زيادة نسبة البطالة في مصر، حيث توضح المؤشرات أن نسبة البطالة تقدر بحوالي (١٣٪) من إجمالي الشعب المصري (قوة العمل بمصر) ، وذلك في الربع الثاني لعام (٢٠١٢م) ، وهذا ما عرضته خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصر لعام [٢٠١٣/٢٠١٤م] من خلال الشكل البياني التالي:

يوضح تطور معدل البطالة خلال أعوام المقارنة[1].

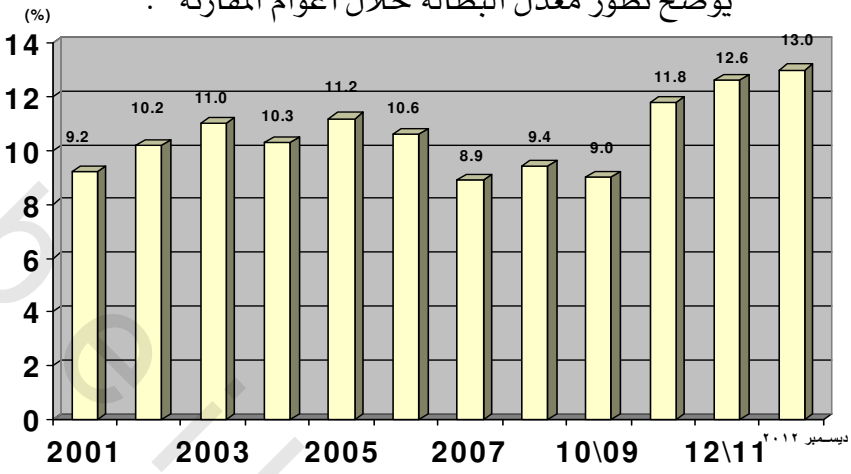

شكل رقم (٢)

كما أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يقر بأن (٧٧,٥٪) من المتعطلين هم من فئة الشباب ، وأن (٨٥,٤٪) من إجمالي المتعطلين الشباب هم حملة المؤهلات [٢]، وهذا ما ينذر بالخطر حيث إن بقاء تلك الفئة العريضة من الشباب المؤهل و المعطل دون استثمار طاقته في دفع عجلة التنمية ، قد يدفعهم إلي الاتجاه نحو الأعمال غير المشروعة لتحقيق ذاتهم وتفريغ طاقتهم بما يعود بالضرر على المجتمع ككل.

ولو نظرنا أيضاً إلي مؤشرات ونسب الأمية في مصر نجد أنها تظهر تزايد نسبة الأمية في مقابل الجهود المبذولة من الدولة للحد منها ، والجدول التالي يوضح ذلك:

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمصر: "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، الإطار العام للخطة والتحديات ،٢٠١٣م ، ص٤٦.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:"مرجع سبق ذكره"، ص١٤.

Open Kandil.com

جدول رقم (١) يوضح توزيع السكان (١٠ سنوات فأكثر) طبقاً للحالة التعليمية[١].

	عدد السكان	أمي		يقرأ ويكتب بدون مؤهل		محو أميه	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
حضر	٢٥,١٦٣,٨٩٣	٥,٠٢٤,٥٧٥	١٩,٩٧	٢,٧٤٣,٥٠	١٠,٩	٢٤١,٧٨٢	٠,٩٦
ريف	٢٣,١٤٧,٦٣٤	١١,٧٨١,٩٨١	٣٦,٦٥	٤,٣٧١,٤٤٩	١٣,٦	٤٤٥,٦٧٢	١,٣٩
إجمالي	٤٨,٣١١,٥٢٧	١٦,٨٠٦,٥٥٦	٣٤,٧٨	٧,١١٤,٩٤٩	١٤,٧٢	٦٨٧,٤٥٤	١,٤

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة الأمية في مصر ، حيث تبلغ نحو (٣٤,٧٨٪) من إجمالي سكان مصر فوق عشرة أعوام ، بينما من يقرأ ويكتب بدون مؤهل دراسي بلغوا نسبة (١٤,٧٢٪) من إجمالي السكان ، وتمثل نسبة من تم محو أميتهم بالفعل نحو (١,٤٪) فقط من إجمالي الأميين في مصر.

و تفيد الإحصاءات الخاصة بوزارة التخطيط أن الخدمات الصحية و الاعتمادات المالية الموجهة للإنفاق على الرعاية الصحية متواضعة جداً ، حيث تتراوح نسبة الإنفاق العام على الصحة ما بين (٤٪ - ٥٪) من جملة الإنفاق العام ، وهي اعتمادات غير كافية لتغطية الاحتياجات الصحية للفئات منخفضة الدخل ولمواجهة المشكلة السكانية والأمراض المزمنة عالية التكاليف ، خاصةً وأن خدمات الرعاية الصحية تحتل مكانة أساسية ، ويأتي ترتيبها في المرتبة الثالثة في إنفاق الأسرة المصرية بعد الطعام ، والشراب ، والمسكن ، وذلك بنسبة (٨٪) من الإنفاق السنوي

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "تعداد السكان ٢٠٠٦م": توزيع عدد السكان ١٠ سنوات فأكثر طبقاً للحالة التعليمية ، مركز المعلومات ، ٢٠٠٩م، ص١٠٥.

obeikandl.com

للأسرة (٢٠١٢م) ، فضلاً عن أن نسبة (٤٥٪) من السكان ليس لديهم تغطية تأمينية صحية [١].

هذا ومن خلال تلك الإحصاءات والأرقام يتضح جلياً حجم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع المصري ، والتي تعوق عملية التنمية بالمجتمع ، حيث تعد هذه المشكلات(الفقر و الجهل و المرض) ، من أهم مؤشرات التخلف في دول العالم النامي ، فالتخلف من أخطر الظواهر التي تواجه تلك الدول ، حيث فشلت اقتصادياتها في تحقيق التنمية المتوخاه ، ومن ثم تحقيق مستوي معيشة مناسب لكل فرد من أفراد المجتمع ، وقد يرجع ذلك إلي قصور الموارد والإمكانات المتاحة أو سوء استغلال تلك الموارد المتاحة في إقامة برامج ومشروعات التنمية[٢].

فأي أفكار حكيمة أو برامج تنموية لتحسين أحوال المجتمع ومقابلة احتياجاته لا قيمة لها ما لم يتوفر الموارد والإمكانات الكافية لإخراجها إلي حيز الوجود ، فمن الملاحظ أن نقص الموارد بشكلٍ مزمن (خاصة الموارد المادية) في العديد من مشروعات التنمية للمجتمعات المحلية ، كان من أهم معوقات التنمية في مصر[٣].

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي: "مرجع سبق ذكره" ، ص٢٢٨.

(٢) نعمة عبد اللطيف مشهور: الزكاة "الدور الإنمائي والتوزيعي"، مطبعة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر، القاهرة ، ٢٠٠٥م ، ص٩.

(٣) رشاد أحمد عبد اللطيف: "أساليب التخطيط للتنمية"، المكتب الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢م ، ص١١.

ويؤكد على ذلك ما أسفرت عنه نتائج العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت المعوقات والصعوبات التي تعرقل مسيرة التنمية ونذكر منها :

- دراسة "سيد سلامة إبراهيم ١٩٨٧م"[١] التي ركزت على العوامل التي تؤثر على مشروعات التنمية بالجهود الذاتية في القرية المصرية ، وكان من أهم العوامل المؤثرة ، هي تمويل تلك المشروعات ، حيث انتهت الدراسة إلي أن ضعف تمويل مشروعات التنمية بالقرية المصرية كان من أهم العوامل التي تؤثر بالسلب على إقامة تلك المشروعات .
- دراسة "محمد علي إبراهيم ٢٠٠٦م"[٢] التي تناولت العوامل المؤثرة في مشاركة المواطنين في مشروعات تنمية المجتمع المحلي ، وأهم المعوقات التي تحد من مشاركة المواطنين وكيفية تذليلها ، وكان من أهم نتائجها أن قصور التمويل ، وقلة المصادر المالية ، وانشغال المواطنين بلقمة العيش ، كان من أهم أسباب عزوف المواطنين عن المشاركة في مشروعات التنمية المحلية ، مما قد أثر بالسلب على عملية التنمية بالقرية محل الدراسة.

---

(١) سيد سلامة إبراهيم: "دراسة تقويمية لمشروعات التنمية بالجهود الذاتية"، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٨٧م.

(٢) محمد علي إبراهيم:" تقويم مشاركة المواطنين في مشروعات تنمية المجتمع المحلي"، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم الخدمة الاجتماعية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر، ٢٠٠٦م.

- دراسة "أمينة أحمد الجندي ٢٠٠٩م"[١] التي هدفت إلى تحديد أهم المعوقات التي تواجه الجمعيات العاملة في مجال تنمية المجتمع في أداء دورها التنموي ، وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج كان منها أن ضعف التمويل ، ونقص الموارد والإمكانات المادية في مقابل تزايد الاحتياجات وتنوعها لأفراد المجتمع محل الدراسة ، كان من أهم معوقات إتمام مشروعات وبرامج الجمعية لتحقيق التنمية المستدامة.

دراسة "يحي وجيه عبد المقصود ٢٠١٣م" [٢] التي استهدفت رصد الواقع الفعلي لمشروع تطوير الألف قرية الأكثر فقراً في مصر ، وتحديد مدي استفادة المشروع من تجارب تنمية المجتمع المحلي السابقة التي تمت في الريف المصري ، ولقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج الهامة التي قد توضح سبب فشل هذا المشروع في تنمية المجتمعات الريفية ونذكر منها- أنه على الرغم من وجود تمويل حكومي للمشروع إلا أنه غير كاف ، ومثقل بالإجراءات الروتينية ، بالإضافة إلى عدم الاعتماد على التمويل الذاتي من قبل سكان المجتمع المحلي ، حيث إن الوضع الاقتصادي للغالبية العظمي لا يسمح بمساهمتهم المالية في المشروع ، وبناء عليه فإن المشروع الحالي لا يستطيع الوفاء بالتمويل الكافي لإقامة المشروعات التنموية المخطط لها من قبل ، ويعد هذا من أبرز أسباب فشل

---

(١) أمينة أحمد الجندي:" دور بعض منظمات المجتمع المدني في تدعيم مفهوم التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير، غير منشورة ، قسم الخدمة الاجتماعية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر، ٢٠٠٩م.

(٢) يحي وجيه عبد المقصود: "مدي استفادة مشروع تطوير الألف قرية الأكثر فقراً في مصر من تجارب تنمية المجتمع الريفي السابقة"، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٣م.

المشروع .

وصفوة القول أن هناك حاجة ملحة إلي الموارد المالية بشكل مستمر ومتجدد لتمويل برامج ومشروعات التنمية ، وأهمية البحث عن أفضل السبل لتعبئة الموارد وإتاحتها ، ولن يتم ذلك إلا بالتوصل إلي هيكل تمويلي محلي أمثل لتحقيق أهداف التنمية المحلية بكفاءة وفعالية[1].

حيث إن العديد من المجتمعات الأخذة في النمو (والتي منها مصر)، تعاني من مشكلات فيما يتصل بتمويل خططها التنموية ، الأمر الذي يضطرها في الغالب إلي قبول شروط مؤسسات التمويل الدولي والأجنبي ، والتي غالباً ما يكون لها انعكاسات غير إيجابية في جوانب شتي على المدى القصير والبعيد ، وكان يمكن لهذه الدول وبخاصة الدول الإسلامية أن تتلافى هذه المشكلات بالاعتماد على الآليات الاقتصادية الإسلامية كمصدر رئيس من مصادر التمويل لعملية التنمية[2].

وتشير الكتابات المتخصصة الى أن الإسلام يقدم للبشرية عامة ، والمسلمين خاصة نموذجاً تنموياً شاملاً ومتكاملاً لعمارة الأرض ، أي إحداث التنمية الجادة والمستمرة ، أثبت التطبيق الواقعي أنه منفتح الفكر، علمي النظرة ، طيب النتائج ، وكان شبه غياب تطبيق مبادئه الأساسية في إدارة التنمية في العالم الإسلامي المعاصر سبباً مباشراً لما

---

(١) رشاد أحمد عبد اللطيف: "أخطاء أساليب تنمية الموارد المالية بالمؤسسات الأهلية"، بحث منشور، المؤتمر العلمي السادس ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٢م ، ص٨.

(٢) نبيل محمد صادق: "الزكاة وتمويل منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية"، بحث منشور، المؤتمر الثالث للتصور الإسلامي ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥، ص ص١٨٢-١٨٣.

تردت إليه الدول الإسلامية من تخلف اقتصادي واجتماعي ، حيث يعتمد النموذج الإسلامي في تحقيق التنمية على فريضة الزكاة كأداة أساسية محورية تباشر دورها التنموي من خلال التأثير المتبادل والمزدوج في مستوي النشاط الإنتاجي والعلاقات التوزيعية ، كما تعمل على توفير الموارد التمويلية المحلية اللازمة لإقامة برامج ومشروعات التنمية ، مع توزيع عائد التنمية توزيعاً يحقق مستويات أفضل لمعيشة كل فرد في المجتمع[١].

فالزكاة تقدم حلاً مثالياً لتمويل العملية التنموية ، لذا كان من الأحرى لنا كمجتمعات عربية إسلامية قد أهملت أو تغافلت عن قصدٍ أو غير قصد لدواعٍ مختلفة الاستثمار الأمثل للزكاة كمصدر تمويل إسلامي رئيسي ودائم لبرامج ومشروعات التنمية بالمجتمع الإسلامي ، ويمكن أن تفيد أيضاً في تمويل كثير من نفقات المجتمع الإسلامي في مختلف المجالات ، وهذا ما أكدت عليه دراسة "نبيل محمد صادق ١٩٩٥م"[٢].

وأثبتته إحدى التجارب المعاصرة فى الواقع المصرى ، بإنشاء بيت مال أهلى لجمع الزكاة فى إحدى القرى المصرية (قرية تفهنا الأشراف) بمحافظة الدقهلية ، والصرف منها بما يحقق التنمية فى جوانبها الاجتماعية والاقتصادية .. وما غير ذلك ، وما حققته هذه التجربة من نجاحات أدت إلى تكرار التجربة فى بعض المجتمعات المحلية الأخرى [٣] .

---

(١) نعمة عبد اللطيف مشهور: "مرجع سبق ذكره "، ص١٠.

(٢) نبيل محمد صادق: "الزكاة وتمويل منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية"، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٧.

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر : محمد احمد عبدالهادى : تنمية المجتمع المحلى "دراسة تحليلية لتجربة تفهنا الأشراف بمحافظة الدقهلية " ، بحث منشور ، المؤتمر الثالث

obeikandl.com

وأكدت عليه أيضاً العديد من الدراسات التي تناولت الزكاة ودورها في تمويل البرامج والمشروعات التنموية ، ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع المسلم والتي نذكر منها:

دراسة "ماجدة شلبي ١٩٩٨م"[١] التي أوضحت أن الأوضاع الاقتصادية في دول العالم الإسلامي تعاني من الاختلالات الهيكلية ، ويخضع الكثير منها لقواعد الإصلاح الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي ، إلا أن الإصلاح الحقيقي في هذا المجال لن يتأتي إلا بتحقيق وإتباع المنهج الإسلامي وتطبيق نظام الزكاة، فالزكاة تتميز بالتكرار والدورية وفي ذلك ضمان لتوفير المخصصات المالية التي تساعد المجتمع في القضاء على الفقر وعلاج مشكلة البطالة وتحقيق التنمية المتوازية.

ودراسة "نبيل المعداوي ١٩٩٨م"[٢] التي أكدت على أن الزكاة نظام مالي واقتصادي واجتماعي ، يمكن استثمار أموالها بهدف القضاء على المشكلات الاجتماعية ، حيث إنها تهدف أساساً إلي التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الرخاء للإنسان على أرض المجتمع ، فتعالج مشكلة الفقر بتهيئة العمل للعاطل وتكفل العاجز عن العمل ، حيث إن أموال

للتصور الإسلامى ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥م ، ص ٥٦٧.

(١) ماجدة أحمد شلبي: "دور الزكاة في توفير حد الكفاية وتحقيق التنمية" ، أبحاث ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٩٨م.

(٢) نبيل فتحي المعداوى: "الزكاة سبيل لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية"، أبحاث ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر، القاهرة ، ١٩٩٨م.

الزكاة المقدرة بالمليارات توزع سنوياً على الاستهلاك ، فما بالنا لو تحولت نسبة كبيرة منها نحو الاستثمار في مشروعات إنتاجية وتنموية تخدم المجتمع ، بهدف تحويل المجتمع المستهلك إلي مجتمع منتج حر يأكل مما يزرع ويلبس مما يصنع وهذه هي التنمية الحقيقية.

وجاءت دراسة "حسين منازع ١٩٩٨م"[١] لتوضيح مدي أهمية توظيف أموال الزكاة في مشروعات تنموية لعلاج اختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي بالمجتمع المسلم ، حيث إن أموال الزكاة جزء هام وغزير من مدخرات الأفراد القادرين ، ويجب على المجتمع أن يستغله في تنشيط اقتصاد الدولة وتحقيق النمو في رأس المال الاقتصادي للمشاركة في تنمية المجتمع بإقامة المشروعات التنموية التي تعود بالنفع والخير على المستحقين لأموال الزكاة وغير المستحقين من أبناء المجتمع.

كما استهدفت دراسة "منى على عطية ٢٠٠٨م"[٢] دراسة التحول في الممارسات الخيرية في المجتمع الإسلامي داخل مصر، وذلك من خلال دراسة واقعية لكيفية أداء الأعمال الخيرية من خلال أموال الزكاة ، ودورها في إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية بالمجتمع ، حيث سعت المؤسسات الخيرية القائمة على تجميع أموال الزكاة والصدقات إلي توظيفها في مشروعات تنموية لصالح المجتمعات المحلية المحدودة ، مما أدي إلي إحداث تنمية حقيقية بتلك المجتمعات المحلية.

---

(١) حسين على منازع : "توظيف الزكاة في مشروعات إنتاجية" ، أبحاث ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٩٨م.

(2)Mona Ali Atia: "Islamic Charity in New Liberal Egypt", Ph.D. , University of Washington ,United States , 2005.

obeikandl.com

إن تلك الدراسات السابق طرحها وغيرها أبرزت حقيقة يتعين الوقوف عندها ، والتي مؤداها أن الزكاة تتفوق على موارد التمويل الأخرى لكونها تمثل مورداً منتظماً ، وافر الحصيلة ، يفي باحتياجات تمويل التنمية بالمجتمع المسلم بدرجة كبيرة ، وينفرد الاقتصاد الإسلامي بهذا المورد الهام ، حيث لا يوجد له مثيل في أي من الاقتصاديات الوضعية ، كما أن الزكاة التزام مالي يؤديه المسلم طواعيةً عما يمتلكه من أموال متى توافرت شروطه فيها مما يضمن لها الدوام والاستمرارية.

ومن هنا كان إنشاء لجان الزكاة بالمجتمع المصري لتجميع أموال الزكاة ، وتوزيعها على مصارفها الشرعية ، خطوة رائدة لإحياء ركن عظيم من أركان الإسلام الخمسة ، وتحقيقاً للتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، بهدف تمتين الأواصر الاجتماعية بحيث يصبح المجتمع جسداً واحداً ، وبنياناً مرصوصا ، وهذا هو أحد أوجه الحكمة من فريضة الزكاة ، حيث يبلغ عدد لجان الزكاة في جمهورية مصر العربية قرابة (٥٠٠٠) خمسة آلاف لجنة زكاة موزعة بالقرى والأحياء [*] تابعة لقطاع التكافل الاجتماعي ببنك ناصر الاجتماعي تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعية.

ولكن ثمة قصور يعتري عمل تلك اللجان في مصر ، ففي الوقت الذي تركز نشاط الغالبية العظمي من لجان الزكاة في إشباع الحاجات المادية للأفراد الفقراء والمحتاجين يبدو جلياً تهميش المشروعات التنموية التي تتبناها هذه اللجان ، فضلاً عن غياب الاستثمار الأمثل لأموالها في مواجهة المشكلات الاجتماعية الحادة التي تواجه المجتمع ، وبالإضافة لما

* بنك ناصر الاجتماعي: قطاع التكافل الاجتماعي ، الإدارة العامة للزكاة ، القاهرة ، ٢٠١٣م.

سبق فإن غالبية الجهات التي تتلقي أموال الزكاة سواء كانت رسمية أو أهلية لا تعلن عن المبالغ التي تحصلها سنوياً ولا عن كيفية وأوجه الصرف ، كما لا يوجد عليها رقابة حقيقية والواقع أن استمرار هذه الأوضاع ، وغياب آليات موحدة للعمل في هذه اللجان قد يؤدي إلي نتائج وخيمة ، وضياع أموال الزكاة ، وهذا ما أقرته نتائج بعض الدراسات التي تناولت لجان الزكاة لتقييم أدائها ومردودها الفعلى على المستفيدين من أفراد المجتمع ونذكر منها :

دراسة "علاء حجازي ٢٠٠٤م"[١] التي استهدفت تقييم وضع لجان الزكاة للتعرف على مدي تحقيقها لأهدافها ومدى إسهامها من خلال ما تقدمه من خدمات وبرامج ومشروعات تنموية لصالح المجتمع ، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة هو عدم قيام لجنة الزكاة محل الدراسة بأي مشروعات تنموية تسهم في رفع مستوي معيشة الأفراد ، وهذا قد يؤدي إلي عدم رضا المجتمع المحلي للجنة عن أدائها مما قد يفقدها حصة كبيرة من أموال الزكاة الموجهة إليها.

وهناك أيضاً دراسة "صلاح سامي ٢٠٠٦م"[٢] التي استهدفت تقييم دور لجان الزكاة في تحقيق التنمية المحلية للمجتمعات الحضرية المتخلفة ، والتي أسفرت نتائجها عن أن الدور الذي تلعبه لجان الزكاة في عملية

---

(١) علاء رشدي حجازي:"تقويم البناء التنظيمي لمؤسسات الزكاة ودورها في تنمية المجتمع المحلي" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الخدمة الاجتماعية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ٢٠٠٤م.

(٢) صلاح محمد سامي: "فعالية وكفاءة لجان الزكاة وتحقيق التنمية المحلية للمجتمعات الحضرية المتخلفة" ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٦م.

obeikandl.com

التنمية المحلية ، دور محدود ، ووصفته الدراسة بكونه متوسط الفعالية والكفاءة ، حيث إن هناك العديد من الصعوبات التي تعوق تنفيذ هذا الدور ، مثل عدم التنسيق الجيد بين اللجان وبعضها ، وعدم وجود هيكل تنظيمي كفء للجنة يعتمد على ذوي العلم والخبرة ، واعتماد اللجنة على الأساليب التقليدية في العمل وعدم التطوير والتحديث لمواكبة المتغيرات المجتمعية الجديدة.

ومن خلال نتائج الدراسات السالف ذكرها ، ومن خلال نتائج الزيارات الاستطلاعية التي قام بها الدارس ، والمقابلات التي أجراها مع المسئولين بالإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي بالقاهرة ، يمكن القول بأن هناك قصوراً واضحاً في أداء لجان الزكاة لدورها التنموي داخل المجتمع المحلي.

وهذا القصور قد يرجع لمعوقات عدة نذكر من أهمها:

- عدم الإعلان الجيد عن لجان الزكاة ودورها والخدمات التي يمكن أن تقوم بها داخل المجتمع.
- عدم التنسيق بين لجان الزكاة والمنظمات المحلية التي تعمل في نفس المجال.
- تشكيل اللجان بشكل عشوائي ، لا يخضع لمعايير الكفاءة .
- ضعف حصيلة اللجان من أموال الزكاة .
- عدم وضوح الدور بشكل جيد لدى أعضاء اللجنة.
- التناحر بين أعضاء اللجنة وعدم الانسجام بينهم.
- هناك تقصير من جانب البنك في متابعة أعمال لجان الزكاة لقلة عدد

العاملين في إدارة الزكاة بالبنك.

ومن هنا يمكن القول أن لجان الزكاة تواجه العديد من المعوقات التي تحد من دورها التنموي داخل المجتمع المحلي ، وهذه المعوقات قد تكون خاصة بالهيكل التنظيمي للجنة الزكاة ذاتها ، أو معوقات خاصة بالمجتمع المحيط باللجنة ، أو معوقات راجعة للإدارة العامة للزكاة المسئولة عن الإشراف والتوجيه لهذه اللجان.

لذا كان لزاماً على جميع المهن والتخصصات العاملة في مجال التنمية ، أن تقدم يد العون والمساعدة لتفعيل دور لجان الزكاة حتى تؤتي ثمارها المرجوة ، ونخص هنا بالذكر، الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية تهتم بقضايا ومشكلات التنمية ، حيث اتجهت الخدمة الاجتماعية إلي العمل على إحداث التغيرات البنائية والمساهمة في تطوير الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية بحيث تصبح أكثر استجابة لحاجات المواطنين ، والمساهمة في خدمة الأهداف التنموية للمجتمعات[1].

كما أن ارتباط الخدمة الاجتماعية بالتنمية من أهم القضايا المعاصرة للمهنة في الدول النامية ، على اعتبار أن هذا الارتباط يمثل أحد المداخل الأساسية لتأصيل المهنة في تلك المجتمعات ، ذلك التأصيل الذي يعول عليه الكثير من الأهمية في تحقيق توافق المهنة مع ظروف وأوضاع وإمكانات الدول النامية ، بما ينعكس على مساهمتها الجادة في تحقيق

(١) إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون: "تنمية المجتمع المحلي"، مكتبه وهبه ، القاهرة، ١٩٩٠م، ص٥٨.

الأهداف التنموية لتلك البلدان[١].

ويعاونها في ذلك ما تمتلكه المهنة من نماذج وطرق للممارسة، كالتخطيط الاجتماعي الذي يهدف إلي تحسين أحوال معيشة المواطنين، ومواجهة مشكلاتهم وتنمية قدراتهم وطاقاتهم البشرية والمادية والمساهمة الجدية في تحقيق التغيرات الاجتماعية المقصودة لصالح المجتمع بمختلف فئاته[٢].

فالتخطيط للتنمية ضرورة من الضروريات التي لم يعد هناك غني عنها للنهوض بحياة المجتمعات في عصرنا الحاضر، فعن طريق التخطيط يمكن معالجة مشكلات التخلف وتحقيق معدلات سريعة للتنمية في أقصر وقت مستطاع وبأقل تكلفة ممكنة وبأدنى قدر من الضياع في الموارد المالية والبشرية [٣].

وتأسيساً على كل ما سبق، وفي ضوء ما تناولته وخلصت إليه الدراسات السابقة، فيما يتعلق بطبيعة الدور الذي تقوم به لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي وما يكتنفه من صعوبات وعراقيل، تأتي الدراسة الراهنة كمحاولة علمية لوصف وتحليل الوضعية الراهنة لتلك اللجان في مصر، وطبيعة الدور الحالي الذي تسهم به في تنمية المجتمع، ورصد أهم

---

(١) إبراهيم عبد الرحمن رجب:" نحو تأصيل الخدمة الاجتماعية في الدول النامية"، بحث منشور، المؤتمر السادس للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، القاهرة، ١٩٨٢م، ص١٧.

(٢) الفاروق إبراهيم بسيوني: "التخطيط الاجتماعي"، مؤسسة يوم المستشفيات، القاهرة، ١٩٩١م، ص٨.

(٣) عبد الباسط محمد حسن: " التنمية الاجتماعية"، مكتب وهبه، القاهرة، ١٩٧٧م، ص٥٠.

المشكلات والمعوقات التي تحد من فعالية هذا الدور ، توخياً للوصول إلى رؤية تخطيطية مستقبلية لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي، وهو ما تحاول الدراسة الراهنة القيام به.

ثانياً: تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها:

تبين مما سبق عرضه أن لجان الزكاة منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية وهذه اللجان تقوم بدور هام في مساعدة الناس فى المجتمع المحلى ، قد يقتصر هذا الدور على تقديم أوجه الرعاية أو يمتد لتنمية المجتمع المحلي ، ولكن الدراسات السابقة أثبتت أن دور هذه اللجان في تنمية المجتمع المحلي يتفاوت من لجنة إلى أخرى، ولكن إجمالاً هذا الدور ما زال غير فاعل على الوجه المطلوب كما أشارت نتائج دراسة "صلاح سامي ٢٠٠٦م"[١] ودراسة "علاء حجازي ٢٠٠٤م"[٢] ، ولما كان دور هذه اللجان يمكن أن يكون مهماً في تنمية المجتمع في إحداث نقلة نوعية على مستوى المجتمعات المحلية في تحسين أحوال الناس ومعيشتهم وعمل برامج تنموية تستهدف الأهداف المادية والأهداف العملية للتنمية.

فتبرز هنا مشكلة الدراسة الراهنة و التي تتمثل في تساؤلٍ رئيسٍ هام مفاده :

كيف يمكن وضع تصور مهني تخطيطي من منظور الخدمة الاجتماعية لزيادة فعالية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي في المجتمع المصري؟

---

(١) صلاح محمد سامي: " مرجع سبق ذكره".

(٢) علاء رشدي حجازي: "مرجع سبق ذكره".

obeikandi.com

وثمة مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تنبثق من هذا التساؤل الرئيس والتي يمكن اعتبارها موجهات للدارس يسترشد بها فى تناوله لهذا الموضوع ، وتلك التساؤلات تتمثل فيما يلي:

- ما طبيعة الدور الفعلي الراهن الذي تؤديه لجان الزكاة فيما يتعلق ببرامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي ؟
- ما السمات المتعلقة بأداء الأعضاء لمهامهم باللجان ؟
- ما العقبات والصعوبات التي تحول دون أدائها لدورها على أكمل وجه؟
- ما المقترحات التي قد تفيد في تفعيل دور هذه اللجان في تنمية المجتمع المحلي ، بما يسهم في النهوض بالمجتمع المحلي وتنمية قدراته وموارده لتلبية احتياجات أفراده ومساعدتهم على التغلب على مشكلاتهم؟

ثالثاً: أهمية الدراسة:

- **أهمية مجتمعية:**

١- أهمية الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه لجان الزكاة بالمجتمع المحلي ، حيث تنتشر في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية ويبلغ عددها قرابة (٥٠٠٠) خمسة آلاف لجنة زكاة موزعة بالقرى والأحياء [*] تابعة لقطاع التكافل الاجتماعي ببنك ناصر الاجتماعي ، تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي ، تختص بتجميع أموال الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية ، على هيئة برامج ومشروعات تستهدف مساعدة الناس في المجتمع المحلي لكل لجنة .

---

* بنك ناصر الاجتماعي: " مرجع سبق ذكره".

obeikandl.com

٢- عن طريق الزكاة يمكن التغلب على مشكلة ضعف التمويل لبرامج ومشروعات التنمية المحلية التي تعاني منه غالبية الدول المسلمة عامة والمجتمع العربي خاصة ، ومصر على وجه التحديد ، حيث إن لجان الزكاة تعتبر مصدراً هاماً من مصادر التمويل ، حيث بلغ إجمالي موارد لجان الزكاة في عام ٢٠١٣م نحو(٢١٤,٣٩٢,٩٩٤) جنيهاً مصرياً[١].

- **أهمية مهنية:**

١- هذه الدراسة تتمشي مع الاتجاه نحو الخدمة الاجتماعية التنموية Social work development ، التي تتعامل مع تحديات التنمية ، وتسهم في رفع مستوي معيشة الأفراد ، والتركيز على الحلول الذاتية لمشكلات المجتمع المحلي ، فضلاً عن أنها تتلاءم مع واقع مجتمعاتنا وظروفها وعقيدتها.

٢- ما خلصت إليه بعض الدراسات والبحوث من ضرورة الاهتمام والتركيز على البعد الديني في بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية والتركيز على استثمار المضمون الاجتماعي للمبادئ والقيم الدينية لتدعيم مكانة المهنة في المجتمع المصري[٢].

---

(١) انظر الملحق رقم (٢) الذي يوضح مصارف وموارد الزكاة ببنك ناصر الاجتماعي لعام ٢٠١٣م.

(٢) من هذه الدراسات:

- مسعد الفاروق حمودة: "جمعية المسجد كجهاز لتنمية المجتمع المحلي" ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٨٠م.
- إبراهيم عبد الرحمن رجب: :" نحو تأصيل الخدمة الاجتماعية في الدول النامية"، مرجع سبق ذكره ، ص١٧.

obeikandl.com

- **أهمية تخصصية:**

١- ندرة الدراسات التي تناولت لجان الزكاة ودورها في تنمية المجتمع المحلي في محيط الخدمة الاجتماعية بصفة عامة والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة ، علاوة على ندرة هذه الدراسات إلا أنها اكتفت بالوصف والتحليل ، ولم تسعى أي دراسة لوضع تصور تخطيطي لتفعيل دور تلك اللجان في تنمية المجتمع المحلي من زاوية الرؤية المهنية للخدمة الاجتماعية.

٢- ما أسفرت عنه بعض الدراسات والبحوث التي حاولت تقييم دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي ، من حيث الكفاءة والمردود الفعلي على المجتمع المحلي[1]، والتي انتهت إلى التوصية بأهمية وضع رؤية مستقبلية لتطوير العمل بتلك اللجان بهدف تفعيل دورها التنموي ، وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية.

٣- تخصص الدارس في التخطيط الاجتماعي والخدمة الاجتماعية ، وقراءاته واهتماماته بالزكاة ودورها العظيم في إحداث تنمية حقيقية بالمجتمع المصري ، مما دفع الدارس إلي اختيار موضوع دراسته بحيث يقع في نطاق تخصصه واهتماماته ويرتبط بالتخطيط لتنمية المجتمع

- نبيل محمد صادق: "الزكاة وتمويل منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية"، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٠.
- أحمد يوسف بشير: "القيم الدينية كمتغير في التخطيط لتنمية المجتمع المحلي"، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٨٨م.

(١) من هذه الدراسات:

- علاء رشدي حجازي: "مرجع سبق ذكره".
- صلاح محمد سامي: "مرجع سبق ذكره".

obeikandl.com

المحلي كأحد المداخل الهامة لتحقيق التنمية الشاملة.

رابعا: أهداف الدراسة:

هناك هدف عام تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيقه من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التي يمهد تحقيقها إلى تحقيق الهدف العام ، وذلك على النحو التالي:

- **الهدف العام للدراسة وهو:**

محاولة التوصل إلى تصور تخطيطي مقترح من منظور الخدمة الاجتماعية لزيادة فعالية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي ، وذلك استناداً إلى التراث النظري للدراسة ، وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية الراهنة من نتائج.

- الأهداف الفرعية:

١- رفع الواقع الفعلي لدور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

٢- تحديد أهم السمات المتعلقة بأداء الأعضاء لمهامهم بلجان الزكاة.

٣- تحديد المعوقات التي تحد من دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي.

٤- رصد المرئيات التي تزيد من فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

خامساً: فرضيات الدراسة :

إلى جانب محاولة الإجابة على تساؤلات الدراسة السالف ذكرها عند صياغة مشكلة الدراسة ، إلا أن الدراسة الراهنة تنطلق من فرضيتين تحاول اختبارهما في أرض الواقع وهما :

١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية لأعضاء لجان الزكاة وبين اتجاهاتهم نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية لأعضاء لجان الزكاة وبين اتجاهاتهم نحو كيفية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي.

سادساً: حدود الدراسة والصعوبات التي واجهة الدارس:

١- ويتحدد نطاق تعميم نتائج الدراسة الراهنة على لجان الزكاة التي تنطبق عليها شروط اختيار عينة هذه الدراسة والتي تم الإشارة إليها بالفصل الخاص بالإجراءات المنهجية ، حيث طبقت هذه الدراسة على لجان الزكاة النشطة ، التي لا يقتصر دورها على تقديم أوجه الرعاية المادية فقط ، بل يمتد دورها إلى الإسهام في إحداث التنمية داخل المجتمع المحلي ، وذلك بهدف وصف وتحليل الوضع الراهن لهذه اللجان بما قد يفيد في التوصل إلى مجموعة من النتائج والمقترحات ، التي يمكن أن يبنى عليها التصور التخطيطي المقترح ، لتقديم نموذج مهني مقترح لتفعيل الدور التنموي لباقي لجان الزكاة بالمجتمع المصري.

- أما الصعوبات التي واجهة الدارس أثناء إتمام دراسته ، فكان أهمها

صعوبة التحصل على نشرات أو إصدارات أو بيانات رسمية من قبل بنك ناصر الاجتماعي (والتي تنبثق منه لجان الزكاة) ، حيث أكد العاملين بالبنك الرئيس بالقاهرة ، والإدارة العامة للزكاة ، أن جميع إصدارات البنك سرية ولا يجوز الاطلاع عليها ، ومن يخالف ذلك يعرض نفسه للمسائلة القانونية ، وذلك على الرغم من توجه الدارس للبنك بناءً على خطاب رسمي موجه من قبل الجامعة يفيد بالهدف العلمي الذي يسعى إليه الدارس ، ولكن نتيجة التردد المستمر والإلحاح الدائب ، فقد توصل الدارس إلى بعض البيانات واللوائح التي قد تفيد في إتمام الدراسة الراهنة على النحو المطلوب.

خاتمة:

ولقد تم توضيح الخطوط العريضة التي تبنى عليها الدراسة الراهنة، من خلال إبراز مشكلة الدراسة ، بالاعتماد على نتائج الدراسات والبحوث العلمية السابقة والعديد من الإحصاءات الموثقة ، وصياغة المشكلة في صورة تساؤلٍ رئيس ومجموعة من التساؤلات الفرعية ، وكذلك توضيح الأهمية المجتمعية والمهنية والتخصصية للدراسة الحالية ، ثم توضيح الهدف الاستراتيجي الذي ترنو إليه الدراسة وما ينبثق منه من أهدافٍ فرعيه ، ثم وضع الفرضيات التي تسعى الدراسة الراهنة إلى اختبارها في ارض الواقع ، انتهاءً بتحديد مجال تعميم نتائج الدراسة الميدانية ، واهم الصعوبات التي واجهة الدارس أثناء إتمام دراسته ، كل ذلك تم عرضه من خلال تقدمة الدراسة ، تمهيداً للانتقال بعد ذلك إلى الفصل الأول من المنطلقات النظرية للدراسة والذي بعنوان "المفاهيم الأساسية وأدبيات الدراسة".